عبد المنعم علي عيسى

# على مبعدة 63 عاماً من ولادة الوحدة

مرت سورية بين العام ١٩٤٦ الذي شهد استقلالها، وبين العام ١٩٥٤ الذي شهد سقوط أديب الشيشكلي، بمرحلة عاصفة كانت فيها أقرب إلى مركب تتقاذفه الأمواج، والبحارة الذين هم على متنه ليس بأيديهم مجاذيف يستطيعون بها مقاومة الموج، بل ليس لديهم أي أدوات خادمة في مجال تحديد الوجهة التي يجب أن يسيروا عليها، والتي يفترض أن تكون بر الخلاص للمركب وركابه، كانت دمشق في تلك الفترة مركز استقطاب لا طابقين، الأول إقليمي يمثله التناحر بين مشروعي «الهلال الخصيب» و«سورية الكبرى»، والثاني دولي تحركه مصالح قوى متضاربة تجاه ذينك المشروعين، حتى إذا حل ربيع العام ١٩٥٥ باتت البلاد مهددة بالابتلاع بمعناه الجغرافي، والتاريخ الأخير يستحضر تأسيس حلف بغداد الذي كان منظروه يرنون نحو دمشق كبيضة قبان من شأنها، في حال انضمت للحلف، أن ترجح كفة نجاحه، والعكس صحيح، فمصير الحلف سيكون هو الفشل في حال تمنعت دمشق عن الانضمام، أو هي استطاعت مقاومة الضغوط لدفعها نحو هذا الفعل الأخير، وما جرى هو أن دمشق سارت في هذا الخيار الثاني الذي وضعها في قلب العاصفة.

كانت الأنواء التي تنذر بالعصف من كل حدب وصوب هي التي دفعت بالعسكر إلى إنشاء جسم عسكري هدفه المشاركة بالسلطة لكن من دون الإمساك بها تماماً كما كان الأمر عليه زمن الانقلابات الأربعة الماضية، وكتتيجة خرج ذلك الجسم تحت مسمى «المجلس العسكري السوري» الذي أسس في آب من العام ١٩٥٧ برئاسة العقيد عفيف البزري وعضوية ٢٤ من الضباط الذين يمثلون مختلف الكتل العسكرية وعدد من القادة العسكريين المستقلين، كان ذلك المجلس شكلا ما يتخذ وضعية هي أقرب إلى أن تكون «حكومة ظل»، بل من الجائز القول إنه كان يعمد في بعض الأحيان إلى مغادرة هذه الصفة الأخيرة مستعيضا عنها بتوصيف يمكن أن يصيغ فيه حكومة «وضع النهار» التي تملك القدرة على اتخاذ قرار بالسطوع إذا ما اقتضى الأمر ذلك، كانت أدبيات التأسيس، وكذا الممارسة السياسية، تشير إلى تبني الضباط مفهوماً يعتبرون مجلسهم فيه «حاميا لاستقلال سورية»، وضمانة تحول دون انضمامها إلى الأحلاف الأجنبية التي ترمي كلها لابتلاعها.

سار الخريف وجزء من الشتاء اللذان أعقبا ولادة المجلس بوتيرة تشي بأزمة مزدوجة حدها الأول يمثله التهديد الخارجي، أما الثاني فتمثله الانقسامات الداخلية التي فرضتها نظرة الأطراف المختلفة تجاه تلك التهديدات، فبدأت المراسلات مع القاهرة التي حملت تقاريراً وصل في العام ١٩٥٧ إلى حدود إرسال عبد الناصر لقوة عسكرية تهدف إلى الوقوف بوجه عدوان تركي محتمل على سورية، ورغم متقدمة من تلك المراسلات راحت التصورات تؤكد أن خلاص سورية مما هي فيه، لن يكون إلا بوحدة مع مصر، وفي نهاية المطاف أرسل عبد الناصر اللواء حافظ إسماعيل إلى دمشق، شهر كانون الأول من هذا العام الأخير، لعرض وجهة نظره في الطروحات السورية، وما حمله هذا الأخير كان مفاده أن استقرار البلاد سيكون أمراً من الصعب حدوثه ما بقي سوس السياسة ينخر في جسد الجيش.

في ١١ كانون الثاني من العام ١٩٥٨ عقد المجلس اجتماعاً، كان قد شهد مشادة حامية بين ضابطين رفيعين وصلت إلى حدود إشهار السلاح بينهما وفق رواية باتريك سيل التي عرض لها في كتابه «الصراع على سورية»، ويضيف سيل إنه سرعان ما تم التوافق في ذلك الاجتماع على وجوب السفر الفوري إلى القاهرة لفك «جمال عبد الناصر ومطالبته بوحدة فورية مع سورية، وقيام دولة لها رئيس واحد، ودستور واحد، وجيش واحد، وفي الساعة الثامنة من مساء ١٥ كانون الثاني ركب ١٤ عضواً هم تعداد الوفد السوري من بين أعضاء المجلس العسكري السوري سياراتهم متطلقين من قصر الطاهرة إلى منزل عبد الناصر في منشية البكري بالقاهرة حسبما روى محمد حسنين هيكل في كتابه «سنوات الغليان»، والرواية نفسها تضيف إنه عندما التقى الوفد عبد الناصر راح أعضاؤه يسهبون في شرح حالة الانقسام الحاصلة في البلاد، التي أدت إلى إعطاء حالة الاستنفار القصوى في البلاد والدائمة في الثكنات، لأن كلاً منهم باتت بتوجس من الآخر، والبلد يمكن أن يضيع في ظل تلك الحالة، والبعض تحدث عن حال الانقسام الحاصل بين الأحزاب السورية التي توزعت اتجاهاتها السياسية إلى درجة توشك أن تحدث فتنة في البلاد، على حين تحدث البعض الآخر عن تسلل الشيوعيين إلى مناطق حساسة، وعن نشاط خالد بكداش الذي حول حي الأكراد بدمشق إلى قلعة مسلحة لا يجسر على الاقتراب منها «أي غريب»، وأن أسلحة يجري تهريبها من أجهزة الأمن في دول خلف بغداد عبر الحدود إلى سورية، ثم ملأت الأحاديث عن بعض الشخصيات السياسية الذي باع عت نفسها لعواصم عربية وأخرى أجنبية وبات قرارها مرتهناً لها.

سمع عبد الناصر كل تلك الطروحات، وعندما فرغ الجميع أدلى بدلوه فقال: «لا بد أن أقول لكم إن كل ما سمعته منكم لا يخرج عن كونه أسباباً سلبية، وهذه الأسباب السلبية سوف تكون عبئاً على الوحدة أكثر مما تكون قوة دافعة لها»، والمؤكد هو أن هذا القول الأخير كان يثبت نفاذ البصيرة عند ناصر الذي كان قادراً على استشراف المآلات المنتظرة مسار كهذا، لم تتأخر مقدوفاتها بالظهور لأكثر من ثلاث سنين وسبعة أشهر وأسبوع واحد، حتى إذا جاءت لحظة ٢٨ أيلول ١٩٦١ تأكد أن «حذراً لا ينفع من قدر».

لا تتوافر وثائق، أقله ما هو معلن منها حتى الآن، يمكن أن تشير إلى الدوافع التي أدت إلى تغيير ناصر لوجهة نظره السابقة الذكر، حتى قبول السوريين بطرح ناصر القاضي بوجوب حل الأحزاب السورية، وقبول السوريين به، لا يعتبر سبباً كافياً لتلك السرعة التي قادت إلى انقلاب في مقاربته للأمر، ففي الأول من شباط، أي بعد ١٥ يوماً على محادثات الوفد العسكري السوري في القاهرة، جرى التوافق على إقامة الوحدة، وفي ٢٢ من الشهر نفسه جرى التوقيع على ميثاقها من على شرفة قصر الضيافة بدمشق.

كانت تجربة الوحدة على امتداد عمرها القصير تعبيراً عن طموح للتكامل، وهو أول رد فعل عملي على محددات سايكس- بيكو وقيودها، والطموح كان يحمل من المشروعية والواقعية كما كان كافياً لمد بزخم الديمومة والاستمرار، فالتجارب القطرية، لكل قطر على حدة، التي راحت تتبلور ما بعد استقلال الأقطار العربية منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، تبدت تثبت سريعاً استحالة تحقيق الأمن القومي العربي بشكل منفرد، وكذا فإن مشروع التنمية سيبقى متعثراً من دون كيانات عربية كبرى، إلا أن التفاصيل التي يمكن تسميتها بالدقيقة هي التي وقفت حجر عثرة في مسار النجاح، على الرغم من أن عبد الناصر كان متنبهاً لها كما يظهر رده على أول مذكرة أرسلها المجلس العسكري السوري، وفيها قال: «إنني أرسلت لكم وجهة نظري في موضوع الوحدة، وإننا لسنا مستعدين لها قبل خمس سنوات»، وفي مقاربة تلك التفاصيل يمكن القول إن سورية بحكم تركيبتها كانت بنية خصبة وحيوية، والبنية كانت تعتد بغنى سياسي يتمظهر بتنوع واسع الطيف للأحزاب وكذا بانتشار للصحف التي بلغ عديدها قبل الوحدة أكثر من خمسين صحيفة، وغياب هذا كله، بشكل قطعي، كان قد أنتج فراغاً سياسياً كبيراً كان ملموساً حتى على مستوى المواطن الفرد، ولربما دفع ذلك بالمؤسسة الأمنية إلى محاولة ملء الفراغ الأمر الذي زاد من الطين بلة انطلاقا من أن الفعل كان أشبه بدخول «فيل إلى معرض مملوء بالخزف».

من حيث النتيجة كانت التركيبة السورية المتمتعة بالحيوية الآنفة الذكر، أشبه بـ«معدة» نشطة، وهي قادرة على هضم سياسات المحيط ووضعها في قوالب مناسبة عندما تستدعي المصلحة ذلك، وقادرة في الآن ذاته على إجهاض تلك السياسات عندما يكون الشعور بأن هذي السياسات ماضية في لعب دور سلبي من حيث تأثيراتها على البنية السورية وحيويتها النشطة.

مثلما كان موقف عبد الناصر الذي انطلق سريعاً لإنجاز الوحدة، بعدما كان رأيه أنها تحتاج إلى خمس سنوات، فإن موقفه في قبول إلى الدوافع التي أدت إلى تغيير ناصر لوجهة نظره السابقة الذكر، في حينها: «ليس المهم أن تبقى سورية جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة، لكن المهم أن تبقى سورية»، كانت تلك إشارة للصراع الحاد الداخلي في سورية، والذي يمكن أن يزداد سعاره في حال كان القرار بالذهاب عن بقاء الوحدة، ولذا فإن ناصر لم يستسغ لعب دور «بسمارك» الألماني الذي عمد إلى توحيد ألمانيا بالقوة، على الرغم من أنه لو فعل لكان يملك فرصة كبرى للنجاح، ولتغير وجه المنطقة ومعها تاريخها الحديث.

بقراءة تبعد اليوم ثلاثة وستين عاماً عن الحدث، يمكن القول: إن مبررات قيام الوحدة، وكذا انفصال عراها، كانت كلها سورية، فالوضع الداخلي في سورية أواخر العام ١٩٦١ كان له اليد الطولى في التعجيل بقيام الوحدة، والوضع عينه أواخر العام ١٩٦١ كان السبب الأساسي في السير نحو الانفصال، بمعنى أنه إذا كان الدينمو المحرك لكلا الحدثين، الوحدة والانفصال، بحكم تركيبتها الشديدة الحساسية للزلازل السياسية، ولربما لذلك ما لم يدركه المصريون إلا متأخراً.

هناك مقاربتان، إحداهما محسوبة والثانية سورية، يمكن إيرادهما ومن المفيد عرضهما بإيجاز، يقدم حسن الشافعي، الذي شغل منصب نائب رئيس الجمهورية بين عامي ١٩٦٢–١٩٧٥، مقاربة غريبة عن الوحدة السورية المصرية فيقول: «كانت الطعم الذي وضع بذكاء شديد جداً جداً من أجل أن تبتلعه مصر ثم يتم الانفصال، فتخرج مصر من خندقها، وتضرب وتهان سياسياً، وتأخذ منه الضربة التي يلغ عديدها قبل قيادة السياسية المتمثلة بجمال عبد الناصر، فالوحدة أول صفعة سياسية استدرجت إليها مصر، لكي تتلقى هذه اللطمة الكبرى لأنه أصبح النيل منها من الداخل صعباً، فاستدرجت إلى الخارج».

وهناك في سورية باحثون وآذنون يرون أن يوم ٢٢ شباط ١٩٥٨ كان يمثل أحد مكامن التفجير في الكيان السوري الذي كبرت لمرتين خلال ثلاثة عقود، لأنه ببساطة عطل الحياة السياسية في بلاد تمتهن السياسة، واحتياج هذي الأخيرة هو أشبه بالاحتياج للخبز.

روسيا أكدت تنفيذ «النصرة» ٢٤ اعتداءً في «خفض التصعيد»

# الجيش يضيّق المساحة على الدواعش في البادية

| حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

واصل الجيش العربي السوري، أمس، عمليات تمشيط البادية الشرقية من بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، مضيقاً مساحات وجودهم فيها يوماً بعد يوم، في وقت دكت وحدات منه مواقع الإرهابيين جنوب إدلب، والشمال الغربي بمحافظة حماة رداً على اعتداءاتهم، في حين أعلنت روسيا أن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي نفّذ ٢٤ اعتداءً خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية على مناطق ومواقع في أرياف إدلب وحماة وحلب واللاذقية.

وبيّن مصدر ميداني لـ «الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، تابعت تمشيط البادية الشرقية من عدة محاور، لتطهيرها من خلايا تنظيم داعش وتأمين الطريق الدولية دمشق الرقة أمام وسائط النقل العامة والخاصة العابرة، ولمنع الاعتداءات على نقاط عسكرية.

وأكد، أن الجيش يضيّق مساحات وجود إرهابيي داعش بالبادية يوماً بعد يوم، ويكبدهم خسائر فادحة بالأفراد والعتاد، لافتاً إلى أن الطيران الحربي استهدف بعدة غارات تحركات مؤللة للدواعش، على محيط طريق إثريا غرب الرقة، محققاً فيها إصابات مباشرة، موضحاً أن الطيران الحربي استهدف بغارتيه مواقع للتنظيم الإرهابي أيضاً، ما بين باديتي حمص ودير الزور، وفي منطقة حماة- حلب- الرقة، من جهتها، أفادت مصادر إعلامية معارضة، بأن الطيران الحربي الروسي نفّذ نحو ٤٠ غارة جوية على مواقع ينتشر فيها مسلحو داعش في محيط طريق إثريا – الطيقة، ضمن الريف الغربي لمحافظة الرقة، وذلك بالتزامن مع استمرار الجيش العربي السوري والقوات الرديفة بعمليات التمشيط للبحث عن خلايا تنظيم داعش في البادية.

وفي ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي، ردت وحدات الجيش العاملة بالمنطقة، على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، حيث بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الجيش دك بالصواريخ مواقع للإرهابيين في محيط الزيارة والعنكاوي وقليدين بسهل الغاب الشمالي الغربي بمحافظة حماة، وفي سفوحن والفطيرة وكنصفرة وقليظ والبارة وبينين والرويحة وكفرشلايا والحلوبة، بريف إدلب الجنوبي.

إلى ذلك أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المنتشر في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب وعدد من المناطق بريفها نفّذ ٢٤ اعتداءً خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية على مناطق ومواقع في أرياف إدلب وحماة وحلب واللاذقية.

وذكر نائب رئيس مركز التنسيق الروسي في «حميميم» العميد البحري فياتشيسلاف سيتنيك في بيان أنه تم رصد ١٤ اعتداء لإرهابيي تنظيم «جبهة النصرة» في محافظة إدلب و٤ اعتداءات في حلب، ومثلها في اللاذقية واعتداءين في محافظة حماة.

الجيش العربي السوري يواصل تمشيط البادية الشرقية من فلول «داعش» (عن الإنترنت – أرشيف)

الدفاع الروسية: هبوط اضطراري لمروحية في الحسكة.. والاحتلال الأميركي ينقل دواعش إلى البادية

أعلنت روسيا، أمس، أن إحدى مروحياتها نفذت هبوطاً اضطرارياً أثناء قيامها بدورية جوية فوق محافظة الحسكة، وأن أفراد طاقمها بخير، على حين نقل الاحتلال الأميركي دفعة من إرهابيي تنظيم داعش من قاعدته غير الشرعية في مدينة الشدادي إلى بادية دير الزور!.

وفي التفاصيل، فقد ذكرت وزارة الدفاع الروسية في بيان توضيحي لها نقلته وكالة «سانا»، أن مروحية من نوع «مي ٣٥» نفذت هبوطاً اضطرارياً أثناء قيامها بدورية جوية فوق محافظة الحسكة وأن أفراد طاقمها بخير.

وقالت الوزارة: «إن الحادث وقع اليوم (الأحد) أثناء تنفيذ مروحية من طراز «مي ٣٥» دورية جوية فوق محافظة الحسكة»، مشيرة إلى أن أفراد طاقمها نقلوا على وجه السرعة إلى المطار وليس هناك أي خطر على حياتهم، ولافتة إلى أن طاقم المروحية أكد عدم تعرضها لإطلاق النار.

من جانبه نقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، عن الوزارة قولها: إن المروحية نفذت هبوطاً اضطرارياً في الحسكة لأسباب فنية.

وأشار الموقع إلى أن بيان الوزارة جاء، على خلفية ورود تقارير إعلامية في وقت سابق من يوم أمس، تفيد بأن المروحية سقطت بين قريتي الريحانية والقاسمية الواقعتين غرب بلدة تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي على بعد نحو كيلومترين فقط عن محطة الأبقار التي تتخذ منها القوات الروسية قاعدة عسكرية لها.

من جهة ثانية، سيرت القوات الروسية دورية مؤلفة من ٥ مدرعات و٤ حوامات في ريف القامشلي، حسب مصادر إعلامية معارضة، ذكرت أن الدورية جالت في قرى كردمية وحب الهوى وبره بين وعين ديوار المتاخمة للخط الحدودي مع تركيا، لافتة إلى أن دورية روسية مماثلة تجولت في مناطق القامشلي والدرباسية

بعد فشل أنقرة في الاعتماد على ميليشياتها لحماية مصالحها

# «النصرة» ذراع للنظام التركي في إدلب

| حلب- خالد زنكلو

نقض النظام التركي تعهداته المنصوص عليها في اتفاقي «موسكو» بتاريخ 5 آذار الماضي و«سوتشي» منتصف العام ٢٠١٨ الموقعين مع روسيا بخصوص منطقة «خفض التصعيد» بإدلب، وبدل بوصلته من مكافحة الإرهابيين إلى الاتكال عليهم في تنفيذ أجندته ليتخذ من تنظيم «جبهة النصرة» المصنف على لائحة الإرهاب الدولية ذراعه العسكرية الضاربة ضد خصومه في مسعى للإعلاء من نفوذه ولحماية مصالحه التي عجزت عن صونها بميليشياته الممولة منه.

وذكرت مصادر إعلامية مقربة من «النصرة» لـ«الوطن» أن جيش الاحتلال التركي أوكل للأخيرة بشكل نهائي حماية طريق إمداد قواته الذي يصل بين إدلب ومعبر باب الهوى الحدودي بعد تعرض تعزيزاته التي تسلك الطريق قادمة من معبر كرلوسبو نحو نقاط مراقبته غير الشرعية جنوب المحافظة وفي محيط طريق عام حلب – اللاذقية، والمعروفة بطريق «M٤»، لهجومين آخرهما الخميس الماضي.

وقالت المصادر: إنه بات بالإمكان رؤية إرهابي «النصرة»، الفرع السوري لتنظيم القاعدة على طول طريق إدلب– باب الهوى لتنشيطه والتنقيب عن الألغام والعبوات الناسفة لتأمين الطريق أمام حركة الأرتال العسكرية التركية، ولفتت إلى أنه من المرجح إنشاء نقاط مراقبة ثابتة لـ«النصرة» على الطريق قريباً.

وأشارت إلى أن النظام التركي وعن طريق استخباراته أوعز لـ «النصرة»، التي تحكم معظم مساحة إدلب بقبضة من حديد من خلال ما يسمى «حكومة الإنقاذ»، باعتقال مناوئين له في منطقة «خفض التصعيد» من قيادات ما يسمى «حزب التحرير» وتنظيم «حراس الدين» وتنظيمات إسلامية راديكالية متهمة بتنفيذ هجمات على التعزيزات العسكرية ونقاط المراقبة التركية.

وبينت أنه جرى بالفعل شن حملة اعتقالات في صفوف التنظيمات المستهدفة خلال اليومين الماضيين وما زالت مستمرة طالت أكثر من ١٥ متزعماً بينهم مهاجرون في «حراس الدين» في بلدات أرمناز وكفلي ودير حسان مثل المدعوين أبو أحمد دوما وأبو النصر زمار وأبو أحمد الأنصاري وأبو سليمان الملا، بعد اعتقال رئيسي «قاطعي» الساحل وحلب عبد الرحمن الأردني وأبي عبد الله السوري سابقاً.

وتوقعت المصادر تصاعد حملة الاعتقالات مع إرسال «النصرة» تعزيزات باتجاه ريف إدلب الشمالي الشرقي في بلدتي الدانا وسرمدا وفي بلدتي أطمة وصلوة بمحيط معبر طرنبوسن، وكذلك في قرى وبلدات ريف حلب الغربي.

وكشفت أن النظام التركي فشل فشلاً ذريعاً في تنفيذ خطته بالقضاء على المناهضين لسياسته في «خفض التصعيد» إثر تسليم المهمة لميليشياته التي تشكل ما تسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» و«الجيش الوطني»، فعمدت استخباراته إلى عقد لقاءات عديدة مع متزعمي الفرع السوري لتنظيم القاعدة، آخرها اجتماع أول من أمس في بلدة الريحانية داخل تركيا، لترتيب خطة عمل تخدم المصالح التركية وتقوي من ساعد «النصرة» في مناطق نفوذها.

عناصر من تنظيم جبهة النصرة الإرهابي في إدلب (عن الإنترنت – أرشيف)



بقلم السفير الصيني في سورية فيانغ بياو

# تلفيق التهم بنية خبيثة... الهيمنة لن تجد صدى

قرأت مؤخراً مقالة للصحفيين الأميركيين غاريت بورتر (Gareth Porter) وماكس بلومنتال (Max Blumenthal)، نشرت في ١٨ من شباط الفائت بموقع «المنطقة الرمادية» (The Grey Zone)، وهو موقع أميركي للمقالات والتقارير عن التحقيقات الاستقصائية.

كذّبت المقالة الاتهامات الباطلة التي توجهها إدارتا دونالد ترامب وجو بايدن للصين بالإبادة العرقية في شينجيانغ، لكن لدي بعض الملاحظات بعد القراءة:

أولاً، ستبقى الحقيقة حقيقة، والورقة لن تستر الحريق.

ثانياً، سيبقى الكذب كذباً، ولن يدوم أمام اختبار الوقت.

ثالثاً، لن تنجح الإدارة الأميركية في استغلال شينجيانغ لتشويه صورة الصين ومضايقتها، بل ستفضح بتصرفاتها المهينة.

رابعاً، رغم أن الإدارة الأميركية توجه أصابع الاتهام هنا وهناك، سيقف أصحاب الضمير الحي ويكشفون الحقائق في يوم من الأيام.

المقالة الأميركية أشارت إلى أن إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن وجهتا اتهام الإبادة العرقية في شينجيانغ، بالاعتماد فقط على تقرير للأكاديمي أدريان زينز (Adrian Zenz) في حزيران عام ٢٠٢٠، وهو تقرير مملوء بالمغالطات الكاذبة.

يعد أدريان زينز أصولياً يمينياً، ومعروفاً بموقفه المعادي للصين، وفي الوقت نفسه، رفضه لمثليي الجنس، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وكانت مقالته عن شينجيانغ مملوءة بالمعلومات الكاذبة التي تتنافى تماماً مع الحقائق.

في الحقيقة، إن المعلومات الكاذبة في المقالة تتضارب مع بعضها البعض حتى لا داعي للدحض ومضيعة للغاية. وهنا أضرب لكم مثلين فقط: أولاً، ادعى أدريان زينز بأن الصين تقوم بـ«الإبادة العرقية» خلال سياسة الطفل الواحد، حيث اتخذت الإجراءات للحد من النمو الديموغرافي لقومية الويغور، كما اقتبس «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها»، في محاولة لتصنيف السياسة الصينية كالإبادة العرقية، غير أن «الاتفاقية» تنص بوضوح أن الإجراءات المتخذة لحرد الحد من النمو الديموغرافي لا تصنّف كـ«الإبادة العرقية»، إلا إذا كانت هذه الإجراءات مقرونة بالنية المقصودة لإبادة عرق أو قومية معينة بشكل كلي أو جزئي».

من المعروف أن الصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، ولحد من النمو الديموغرافي السريع، بدأت الحكومة الصينية تطبيق سياسة تنظيم الأسرة في عام ١٩٨٢، أي لكل عائلة طفل واحد.

لا تختلف هذه السياسة في طبيعتها عن السياسة المشجعة للإنجاب التي تتخذها الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة، إذ يهدف كلاهما لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تغيير عدد السكان.

في الوقت نفسه، تستهدف سياسة الطفل الواحد في الصين بشكل أساسي قومية هان التي تشكل ٩٢ بالمئة من عدد السكان، وفي المقابل، تتمتع قومية الإيغور وغيرها من الأقليات القومية التي تشكل ٨ بالمئة من عدد السكان ببعض المرونة في هذا المجال. لذلك، يكون معدل النمو الديموغرافي لقومية الويغور أعلى بكثير من المعدل في عموم الصين. في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨، ازداد عدد السكان لقومية الويغور من ١٠,١٧٥ مليون إلى ١٢,٧٨٤ مليوناً بزيادة قدرها ٢٥,٠٤ بالمئة، وهي أعلى بكثير من معدل النمو الديموغرافي للقوميات الأخرى في شينجيانغ البالغ ١٣,٩٩ بالمئة، ناهيك عن المعدل لقومية هان البالغ ٢ بالمئة فقط. ثانياً، تعمد أدريان زينز تحريف الحقائق من خلال ربط التأمين الصحي المجاني للحكومة الصينية بـ«الإبادة العرقية».

في عام ٢٠١٧، أعلنت الصحيفة الصينية الوطنية للصحة عن استثمار ٥,٢ مليارات دولار في شينجيانغ لتطوير القطاع الصحي، وفقاً لإحصاءات الحكومة الصينية، لغاية عام ٢٠١٨، انخفض معدل وفيات الأمومة والرضيع في شينجيانغ إلى النصف.

في هذا السياق، وصف تقرير في مجلة «ذا لانسيت» في عام ٢٠١٩ ما أنجزته الصين في مجال تحسين صحة الأمومة وتخفيض معدل وفيات الرضيع بـ«النجاح العظيم»، غير أن النمو الديموغرافي لقومية الويغور، كما اقتبس «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها»، في محاولة لتصنيف السياسة الصينية كالإبادة العرقية، غير أن «الاتفاقية» تنص بوضوح أن الإجراءات المتخذة لحرد الحد من النمو الديموغرافي لا تصنّف كـ«الإبادة العرقية»، إلا إذا كانت هذه الإجراءات مقرونة بالنية المقصودة لإبادة عرق أو قومية معينة بشكل كلي أو جزئي».

توجد ثغرات مماثلة كثيرة في مقالة أدريان زينز، ولن أذكرها واحدة واحدة.

تعكس الأدلة المذكورة أن تقرير أدريان زينز مملوء بالمعلومات الكاذبة والتلاعب بالحقائق، غير أن الإدارة الأميركية اتخذته كالمرجعية الوحيدة لاتهام الصين بـ«الإبادة العرقية» في شينجيانغ، وهو أمر سخيف للغاية، ويكشف محاولة الإدارة الأميركية للجوء إلى كل سبيل متاح لتشويه صورة الصين، حتى تضرب بالحقائق والأخلاق عرض الحائط. في الحقيقة، تحتضن الصين ٥٦ قومية، وتعتبر كل منها عضواً لا غنى عنها للأمة الصينية، وتلتزم دائماً بسياسة المساواة بين جميع القوميات وحرية الممارسات الدينية، وتدعو إلى الوحدة بين القوميات كافة مثل بذور الرمان وتضافر الجهود لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية وتقاسم ثمار التنمية من خلال التشاور والتعاون.

للحفاظ على الاستقرار والتنمية في شينجيانغ، اتخذت الحكومة الصينية الإجراءات الاحترازية لمكافحة الإرهاب ونزع التطرف وفقاً للقانون، وحققت نتائج ملموسة، وفي السنوات الأربع الماضية، لم تشهد شينجيانغ أي عمل إرهابي، بل تتمتع بالاستقرار الاجتماعي، على حين تقوم شينجيانغ بضرب أعمال العنف والإرهاب بقبضة من حديد وفقاً للقانون، وتهتم كثيراً بضمان الحقوق السياسية وحرية المعتقدات الدينية والحقوق الثقافية لجميع القوميات.

في السنوات الأخيرة، حققت شينجيانغ إنجازات غير مسبوقة في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية وتحسين معيشة الشعب. في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، ازداد إجمالي الناتج المحلي في منطقة شينجيانغ بمعدل ٧,٢ بالمئة سنوياً، وهذا الرقم أعلى من معدل البلد كله، وفي عام ٢٠٢٠، ازداد إجمالي الناتج المحلي في شينجيانغ بمعدل ٣,٤ بالمئة في ظل تداعيات فيروس كورونا، وهو أعلى من معدل البلد بـ١,٦ بالمئة.

كما حققت شينجيانغ النخبة التامة للتعليم الإلزامي المجاني قبل تسع السنوات والفحص الطبي المجاني للجميع، وحققت إنجازات حاسمة في مكافحة الفقر، حيث انتشلت جميع الفقراء، البالغ عددهم ٣,٠٨٩ مليوناً وفقاً للمعايير الحالية، من الفقر، وأخرجت ٢٦٦٦ قرية فقيرة و٣٣ محافظة فقيرة في أنحاء شينجيانغ من حالة الفقر، وتم ربط جميع المدن في شينجيانغ بـ٢١ مطاراً مدنياً وطرق سريعة، وأصبحت ٩٩,٧٤ بالمئة من القرى مربوطة بالطرق المعبدة، وبلغت طول السكة الحديدية فيها ٩٥٩٩ كيلومتراً، وسجل عدد السياح الصينيين والأجانب إلى شينجيانغ أرقاماً قياسية، حتى بلغ ٢٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٩ بزيادة ٤١,٩٦ بالمئة على أساس سنوي.

ليس للإدارة الأميركية أي مبدأ، حيث تغاضت عن وقائع التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة في شينجيانغ، وافتعلت ما يسمى «الإبادة العرقية»، الأمر الذي كشف مجدداً عن نيتها الخبيثة للتدخل الفاضح في الشؤون الداخلية الصينية وإفساد الاستقرار والتنمية في شينجيانغ باستغلال الملفات المتعلقة بشينجيانغ، وذلك لا يختلف عما فعلته لاحتلال الأراضي السورية والتدخل في شؤونها الداخلية وفرض عليها العقوبات الأحادية الجانب وغيرها من الممارسات المتنمرة.

في هذا السياق، تحرص الصين على الوقف كالمعتاد مع سورية وغيرها من الدول المشرفة للتصدي للهيمنة الأميركية، وحثها على نبذ المعايير المزدوجة والكف عن احتواء وردع الدول الأخرى بذرائع الحرية والدين والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، واحترام جهود الدول الأخرى للحفاظ على السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية.

اجتماعات اللجنة الثنائية المشتركة تعقد هذا الشهر

# حداد لـ«الوطن»: التوريدات الروسية من القمح بدأت بالوصول وستستمر

| سيلفا رزوق

كشف السفير السوري لدى روسيا، رياض حداد، أمس، أن التوريدات الروسية بدأت بالوصول إلى سورية، وذلك تنفيذاً للاتفاقيات التي جرى توقيعها مؤخراً بين البلدين، مؤكداً أن هذه التوريدات وصل جزء منها وستستمر بالوصول بانتظام خلال الفترة القادمة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد حداد، أن توريدات روسية وإلى رأسها القمح بدأت بالوصول إلى سورية، مبيناً أن هذه التوريدات التي جرى الاتفاق عليها هي توريدات طويلة الأمد، وستلبي حاجة قسم مهم من احتياجات الشعب السوري، حيث يأتي على رأسها المشتقات النفطية والقمح، مؤكداً أنها ستستمر بالوصول خلال شهري آذار ونيسان، حيث جرى الاتفاق على جدولتها.

وبيّن حداد، أنه جرى الاتفاق مع الجانب الروسي، على خطة طويلة الأمد، تتضمن تلبية حاجة الشعب السوري شهرياً من المواد الأساسية والمهمة والمطلوبة له.

السفير السوري لدى روسيا، أشار إلى تواصل التحضيرات لانعقاد أعمال اللجنة السورية– الروسية الدائمة المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي، هذا الشهر في دمشق، مبيناً أن المباحثات قاطعة حالياً لتحديد الموعد المحدد لعقدها فيه، مرجحاً انعقادها خلال النصف الثاني من الشهر الجاري.

وبيّن حداد، أن اللجنة سيترأسها من الجانب الروسي، نائب رئيس الوزراء يوري بوريسوف، الرئيس المشارك للجنة الروسية – السورية الدائمة، وسيحضرها على الأقلب نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إضافة لمجموعة من رجال الأعمال الروس.

وكشف حداد، أن اجتماعات اللجنة السورية – الروسية الدائمة المشتركة، ستتضمن التوقيع على عدد من الاتفاقيات، والتي من شأنها أن ترفع مستوى العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، كما ستسهم في تخفيف الآثار السلبية للعقوبات القسرية المفروضة على سورية.

وبيّن حداد، أن من أهم الاتفاقيات التي سيجري التوقيع عليها، هي اتفاقية تعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين سورية وروسيا، مؤكداً أن اجتماعات اللجنة ستتخذ طابعاً اقتصادياً بحتاً.

السفير السوري في روسيا، شدد على أن موضوع تجاوز العقوبات يجري بحثه بكل جلسة نقاش مشتركة بين البلدين، ويتم البحث دائماً في الطرق التي يمكن للبلدين من خلالها الالتفاف على هذه العقوبات بما يؤمن المصالح المشتركة للبلدين.

وأكد حداد، أن كل خطوة يجري اتخاذها بخصوص إيصال التوريدات الروسية، يتم البحث فيها حول كيفية نقلها وآلية توصيلها إلى سورية.

كما أكد حداد، أن روسيا قدمت الكثير لسورية وعلى كافة الصعد، وهي مستمرة بمساعدتها على تجاوز هذه الحرب الاقتصادية التي تحاصر الشعب السوري وتسعى للتضييق عليه، مؤكداً أن الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين سيتواصل بما يتناسب وطبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تجمع بينهما.

وفي تصريحات سابقة لـ«الوطن»، كشف حداد أن مفاوضات الحصول على اللقاح الروسي «سبوتنيك ٧» المضاد لفيروس «كورونا» مستمرة منذ نحو أسبوعين، حيث طلبت سورية تزويدها بكميات من هذا اللقاح.

ولفت حداد إلى أن الجانب السوري أبلغ روسيا بأن الحكومة السورية اتخذت جميع الإجراءات لتسجيل اللقاح الروسي «سبوتنيك ٧»، ووافقت على استخدامه للمواطنين السوريين، مشيراً إلى أن توقيت وصول اللقاح إلى سورية غير محدد حتى الآن.

وبيّن حداد أن الجانب الروسي جاهز لتوريد اللقاح إلى سورية، لافتاً إلى أن روسيا ستزود سورية باللقاح مجاناً.